caec 2nd
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية

CBI.IQ | UOD.AC

caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

تحليل قياسي لأثر الشمول المالي والتحول الرقمي والادخار على الائتمان الخاص في العراق للمدة (2008 – 2023)

م.م . أديبة مجيد حاجي
adiba.haji@uod.ac

م. خلات شكري قاسم
Khalat.qasim@uod.ac

الملخص:

يمثل الشمول المالي والتحول الرقمي أحد المرتكزات الاستراتيجية التي تتبناها الدول النامية لتعزيز استدامة النمو الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص، وقد أظهرت الأدبيات الدولية اهتماماً متزايداً بدور التكنولوجيا المالية وانتشار خدمات الهاتف المحمول في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية، إلا أن معظم الدراسات ركزت على تجارب دولية وإقليمية، في حين لا تزال التجربة العراقية تعاني من محدودية البحث في هذا المجال. ومن هنا تبرز أهمية هذا البحث الذي يهدف إلى تحليل أثر الشمول المالي والتحول الرقمي والسلوك الادخاري (المتغيرات المستقلة) على الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص في العراق (المتغير التابع) خلال المدة (2008–2023)، وذلك في محاولة لسد فجوة بحثية تتعلق بضعف الأدلة التطبيقية في البيئة العراقية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والقياسي التحليلي بالاستناد إلى بيانات ثانوية رسمية صادرة عن البنك الدولي والبنك المركزي العراقي، واستخدمت نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)لاختبار العلاقات قصيرة وطويلة الأجل. وقد بينت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات، حيث كان لعدد أجهزة الصراف الآلي (الذي تمثل مؤشر الشمول المالي) وعدد اشتراكات الهاتف المحمول (الذي تمثل مؤشر التحول الرقمي) أثر إيجابي ومعنوي في تعزيز الائتمان الخاص، في حين أظهر الادخار الإجمالي أثراً سلبياً في هذا الائتمان. كما أظهر معامل تصحيح الخطأ سرعة تكيف مرتفعة بلغت نحو 95% سنوياً، بما يعكس مرونة النظام المالي وقدرته على العودة إلى التوازن بعد الصدمات. وتوصل البحث إلى أن تعزيز البنية التحتية المصرفية والتحول الرقمي يمثلان ركيزة أساسية لزيادة الائتمان وتنشيط القطاع الخاص، مع ضرورة توظيف المدخرات بشكل أكثر فاعلية في الإقراض الإنتاجي. وبناءً على ذلك، يوصي البحث بالتوسع في الخدمات المصرفية الرقمية وزيادة عدد أجهزة الصراف الآلي، وتطوير حوافز مصرفية لتوجيه المدخرات نحو القنوات الرسمية، فضلاً عن تبني تشريعات داعمة لاستقرار القطاع المالي وضمان سرعة التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التحول الرقمي، الادخار، الائتمان الخاص، نموذجARDL ، العراق.

1- **المقدمة :** يعد الشمول المالي والتحول الرقمي من الركائز الأساسية لتطوير الأنظمة المالية الحديثة وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام. إذ يسهم الشمول المالي في تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بطرق ميسّرة، فيما يوفر التحول الرقمي بيئة داعمة لابتكار أدوات مالية أكثر كفاءة وشفافية .

وفي العراق، ما يزال الوصول إلى الخدمات المصرفية الرقمية محدوداً مقارنة بالدول المجاورة، رغم الجهود المبذولة لتوسيع البنية التحتية الرقمية وتعزيز استخدام التقنيات المالية الحديثة. من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي، والتحول الرقمي، والادخار من جهة، والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من جهة أخرى، خلال المدة (2008–2023)، بهدف تحديد أثر التحول التكنولوجي المالي في دعم النشاط الائتماني وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2. **الإطار المنهجي العام للبحث:**

2-1 مشكلة البحث: تنبع مشكلة هذا البحث من الحاجة إلى تحليل مدى تأثير الشمول المالي والتحول الرقمي والسلوك الادخاري في تحفيز النشاط الائتماني وتعزيز قدرة القطاع المصرفي على تمويل الأنشطة الاقتصادية في العراق. وتبرز أهمية هذه الدراسة في ظل التوجه المتزايد نحو تطوير البنية التحتية المالية وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية، مما يستدعي فحص العلاقة بين هذه العوامل وحجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص، للإجابة عن التساؤل الرئيس:

إلى أي مدى يسهم الشمول المالي والتحول الرقمي والادخار الإجمالي في التأثير على حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص في العراق؟

2-2 هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير الشمول المالي، ممثلاً بعدد أجهزة الصراف الآلي، على حجم الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص في العراق، ودراسة إسهام التحول الرقمي، المقاس بعدد اشتراكات الهاتف المحمول، في تعزيز كفاءة التمويل المصرفي وتوسيعه، إضافةً إلى توضيح أثر الادخار الإجمالي في دعم قدرة البنوك على منح الائتمان، وذلك بهدف تقديم رؤية متكاملة للعلاقة بين هذه المتغيرات ودورها في تنشيط النشاط الاقتصادي.

2-3 أهمية البحث: تتمثل أهمية هذه الدراسة في بحث دور الشمول المالي والتحول الرقمي والادخار في تعزيز السياسات المالية وتحفيز النشاط الاقتصادي، خاصة في الاقتصادات النامية، مع إبراز خصوصية التحديات والهيكل المالي في العراق، وتقديم نتائج علمية وتطبيقية يمكن الاستفادة منها في تطوير استراتيجيات فعالة لدعم الائتمان والنمو الاقتصادي.

2-4 فرضية للبحث: ينطلق هذا البحث من الفرضية الرئيسة الآتية:

توجد علاقة معنوية طويلة الأجل بين كل من الشمول المالي، والتحول الرقمي، والادخار الإجمالي من جهة، والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص في العراق من جهة أخرى.

وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسة مجموعة من الفرضيات الفرعية، كما يأتي:

1. فرضية الشمول المالي: يسهم ارتفاع مستوى الشمول المالي – المقاس بعدد أجهزة الصراف الآلي – في زيادة حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في العراق.
2. فرضية التحول الرقمي: يؤدي التوسع في التحول الرقمي – المقاس بعدد اشتراكات الهاتف المحمول – إلى تعزيز قدرة النظام المصرفي على منح الائتمان للقطاع الخاص.
3. فرضية الادخار الاجمالي : قد يكون تأثير الادخار الإجمالي على حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص محدوداً أو سلبياً، تبعاً لآليات توجيه المدخرات داخل النظام المالي العراقي.
4. الفرضية التفاعلية الكلية : يسهم التفاعل المشترك بين الشمول المالي والتحول الرقمي والسلوك الادخاري في تحسين كفاءة القطاع المصرفي وزيادة قدرته على تمويل القطاع الخاص في المدى الطويل.

2-5 منهج البحث : يعتمد البحث على المزيج من الاستنباطي باستخدام التحليل الوصفي والمنهج الاستقرائي باستخدام الاسلوب القياسي التحليلي لدراسة العلاقة بين الشمول المالي، والتحول الرقمي، والادخار، والائتمان المحلي للقطاع الخاص في العراق خلال المدة(2008–2023) ،

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وتم استخدام برنامج EViews 12لتنفيذ التحليل القياسي، من خلال تطبيق نموذج ARDL واختبارات السكون، والتكامل المشترك(Bounds Test) ، ونموذج تصحيح الخطأ(ECM) ، إضافة إلى الاختبارات التشخيصية (CUSUM و (CUSUMSQللتحقق من استقرار النموذج وسلامته الإحصائية.

6-2 حدود البحث: يتضمن الحدود المكانية للبحث الاقتصاد العراقي

الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من (2008 – 2023)

7-2 أدوات جمع البيانات : تم جمع البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة من مصادر رسمية معتمدة، مثل البنك الدولي والبنك المركزي العراقي لسنوات الدراسة.

3. دراسات سابقة

1.3 دراسة ياس، (2022) ، مؤشرات الشمول المالي و اثرها في الأداء المالي: التكنلوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020)، استخدم الباحث الاسلوب الوصفي و الاسلوب التحليلي في الدراسة ،حيث اتخذ البحث القطاع المصرفي العراقي حدودها المكاني اما الحدود الزمانية فكانت (2015-2020) توصل الباحث الى ان الكثافة المصرفية دون مستوى الطموح وان ارتفاع مؤشر الكثافة المصرفية يعود بسبب انخفاض عدد فروع المصارف بنسبة اكبر من انخفاض حجم السكان ، وان احد مؤشرات الوصول الى الشمول المالي وهي نسبة الانتشار المصرفي كانت متدنية وهذا ينعكس سلبا على الشمول المالي .

2.3 **دراسة شيخ و امينة، (2022) ، دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA** ، اعتمد الباحث الاسلوب الوصفي و الاسلوب الكمي التحليلي والاحصائي لتحليل مؤشرات وبيانات الدراسة المتعلقة بكل من الشمول المالي و جودة الخدمة البنكية ،وكانت الحدود الزمانية للدراسة سنة واحدة (2021-2022) ، واتخذت الدراسة 405 وكالة تابعة للبنك الوطني الجزائري BNA في ولاية تيارت حدودا زمانيا لها ، بينت الدراسة على انه يوجد تأثير للشمول المالي على جودة الخدمة البنكية من خلال النتائج المتحصلة عليها من الاستبيان ، يوجد تأثير ايجابي معنوي بين مستوى الثقة و المخاطرة ومستوى السهولة وتحقيق الشمول المالي .

5.3 دراسة Ling & Shen,Wang، (2023) The Impact of Digital Transformation on Economic Growth in the Northeast، اعتمد الباحث اسلوب التحليل الكمي باستخدام بيانات بانل(Panel Data) وكانت الحدود الزمانية للدراسة من (2011-2020) ، اما الحدود المكانية فكانت ثلاث مقاطعات في شمال شرق الصين (Heilongjiang Liaoning & Jilin,)وتوصلت الدراسة على ان التحول الرقمي يساهم إيجابيا في تسريع النمو الاقتصادي كلما ارتفع مستوى التحول الرقمي ارتفع معدل النمو الاقتصادي.

5.4 دراسة Misail & Lluberas, Gandelman ، (2025) ، Financial inclusion and its impact on payment, savings, and credit ، اعتمدت الدراسة على أسلوب الفرق في الفروق(Difference-in-Differences) ، وهو أسلوب قياسي تجريبي يقوم على مقارنة التغير في سلوك مجموعتين — تجريبية وضابطة — قبل وبعد تطبيق سياسة معينة، بهدف تقدير الأثر السببي للتدخل واستبعاد تأثير العوامل الأخرى. استخدم الباحثون هذا الأسلوب لتحليل أثر قانون الشمول المالي في الأوروغواي خلال المدة (2012–2017)، مستندين إلى ثلاث مسوح أسرية رئيسة (المسح

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المستمر للأسر، المسح المالي للأسر، ومسح الدخل والنفقات)، إضافة إلى مطابقة نقاط التماثل Propensity Score) (Matchingلضبط الفروقات بين المجموعتين قبل تنفيذ القانون. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود دلالة إحصائية معنوية تشير إلى أن تطبيق سياسة الدفع الإلكتروني للأجور قد أثر على الادخار أو الائتمان قصير الأجل، مما يدل على أن التحول إلى المدفوعات الرقمية وحده لا يكفي لتعزيز الشمول المالي دون دعم مؤسسي وهيكلي موازٍ

5.5 .دراسة، هاشم ، و احمد، (2025) ، **قياس و تحليل اثر بعض مؤشرات الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022)**، استخدم الباحث المنهج الاستقرائي لتحليل العلاقة بين المؤشرات الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي في العراق و تم استخدام نموذج قياس احصائي لتحديد اثر المتغيرات الرئيسة كمؤشرات للاقتصاد (عدد مشتركي الانترنت و عدد مشتركي الهاتف المحمول) على الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، اكدت الدراسة على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عدد مشتركي الهاتف المحمول و عدد مشتركي الانترنت والناتج المحلي الإجمالي أي ان الاقتصاد الرقمي يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي في العراق.

6.3 دراسة، بوتبينة، (2018)، **ابعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية – بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية**، اعتمد البحث على المنهج الوصفي واستمارة الاستبيان وتحليلها باستخدام برنامج SPSS، وجود علاقة إيجابية بين ابعاد الشمول المالي والميزة التنافسية وفسرت ما نسبته (84%) من التغيرات في الميزة النسبية وفسر ان جودة الخدمات المالية تؤثر بنسبة (69%) من التأثير الكلي على الميزة النسبية أي انه البعد الأكثر تأثيرا.

7.3 تتميز **هذه الدراسة** عن الدراسات السابقة بشموليتها وتنوع متغيراتها، حيث جمعت بين مؤشر الشمول المالي (عدد أجهزة الصراف الآلي) ومؤشر التحول الرقمي (اشتراكات الهاتف المحمول) بالإضافة إلى الادخار، لتحليل أثرها مجتمعة على الائتمان الخاص في العراق للفترة 2008–2023. كما أضافت الدراسة بعداً تحليلياً مقارناً من خلال مقارنة نتائج العراق مع بعض الدول العربية، وقدمت توصيات عملية تستند إلى التحليل القياسي الحديث، مما يجعلها إضافة مهمة للأدبيات في هذا المجال على المستويين النظري والتطبيقي.

4. الإطار النظري والتحليلي لمتغيرات الدراسة

4.1 الاطار النظري لمتغيرات الدراسة :

تمثل متغيرات هذه الدراسة — المتمثلة في الشمول المالي، والتحول الرقمي، والادخار الإجمالي، والائتمان الخاص — الركائز الأساسية في تحليل العلاقة بين تطور النظام المالي ومستوى النشاط الاقتصادي في العراق. ويهدف هذا الجزء إلى توضيح المفاهيم النظرية لكل متغير وبيان الأسس التي تستند إليها علاقاته المتبادلة، تمهيداً للانتقال إلى التحليل الكمي والقياسي لأثرها خلال فترة الدراسة.(2023–2008) . ويسهم هذا التحليل في بناء تصور نظري متكامل يوضح كيفية تفاعل هذه المتغيرات ضمن الإطار الاقتصادي العراقي خلال فترة الدراسة :

1.4.4 الائتمان الخاص: يعد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أحد أهم أدوات التمويل التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في تعزيز النشاط الإنتاجي والاستثماري، إذ يمثل الموارد المالية التي توفرها البنوك والمؤسسات المالية للشركات والأفراد، بما يسهم في تمويل العمليات التشغيلية والتوسعية، ويعد بذلك محركاً رئيسياً لدعم النمو الاقتصادي. ويشير البنك الدولي (2022) إلى أن هذا النوع من الائتمان يستخدم كمؤشر لقياس مستوى تطور النظام المالي، حيث يعكس قدرة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

القطاع المصرفي على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج. وعلى الصعيد العربي، يؤكد (صندوق النقد العربي ، 2019، ص 52) أن هذا المؤشر يستخدم على نطاق واسع في تقييم قدرة المصرف على توسيع قاعدة الشمول المالي، لاسيما مع التوسع في الخدمات الرقمية التي سهلت الوصول إلى الائتمان عبر تطبيقات الهاتف المحمول والأنظمة المصرفية الإلكترونية. وبذلك ينظر إلى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بوصفه أداة مزدوجة الأهمية: فهو من جهة أداة مالية مباشرة لتمويل النشاط الاقتصادي، ومن جهة أخرى يمثل عاملاً محفزاً لتسريع التحول الرقمي وزيادة الاندماج المالي داخل الاقتصادات المحلية. أما من الناحية المفاهيمية، فإن الائتمان الخاص يعني في أصله القدرة على الاقتراض، واصطلاحاً هو التزام جهة ما بالاقتراض أو المداينة من جهة أخرى. وقد عرفه (محمد ، 2021، ص 138) بأنه الثقة التي يمنحها المصرف لشخص طبيعي أو معنوي عبر منحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة تضمن للبنك عائداً مالياً، مع وجود ضمانات تكفل استرداد القيمة في حال توقف المقترض عن السداد.

2.4.4 الشمول المالي: يعد الشمول المالي من الموضوعات الحديثة التي ازدادت أهميتها بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، فقد أولت المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية اهتماماً متزايداً بتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية كوسيلة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والحد من الفقر. ويعرف الشمول المالي بأنه قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى خدمات مالية متنوعة وذات جودة عالية، تشمل الحسابات المصرفية، الائتمان، التأمين، وخدمات الدفع والتحويل، بطريقة ميسورة، مسؤولة، ومستدامة (البنك الدولي، 2008؛ صندوق النقد العربي، 2017). وقد أكد عدد من الباحثين أن الشمول المالي يعد أداةً أساسية لتحفيز الادخار والاستثمار، وتمكين الشرائح الضعيفة من المشاركة في النشاط الاقتصادي، مما يسهم في تحقيق النمو المستدام (Demirgüç-Kunt et al., 2018).

ويقاس الشمول المالي بعدة مؤشرات رئيسة؛ أبرزها :

أ_ مؤشر العمق المالي : يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة القطاع المصرفي في تعبئة المدخرات وتوزيع الموارد وحماية حقوق المودعين والمستثمرين، مما يسهم في تعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي.

ب_ مؤشر الإتاحة المالية : يعد هذا المؤشر مقياساً لقدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية، ويتضح من خلال عدد الفروع المصرفية لكل (100 ألف) نسمة أو انتشار خدمات الإنترنت والهواتف المحمولة (World Bank, 2022) .

ج- مؤشر الاستخدام المالي : يوضح هذا المؤشر مدى توظيف الأفراد والمؤسسات للخدمات المالية عبر حجم الودائع والائتمان نسبةً إلى الناتج المحلي.

وتتكامل هذه المؤشرات مع مؤشرات فرعية أخرى مثل عدد أجهزة الصراف الآلي لكل (1000 كم²)، وعدد نقاط البيع لكل (10,000) بالغ، وانتشار حسابات النقود الإلكترونية، بما يعكس مدى شمولية النظام المالي وقدرته على تلبية احتياجات المجتمع بكفاءة (عبد الله، وحمد، 2023، p402-403).

4.4.4 التحول الرقمي: يشكل التحول الرقمي انتقالاً جوهرياً من الهياكل التنظيمية التقليدية المعتمدة على الورقيات والعمليات اليدوية إلى هياكل معاصرة توظف أدوات وتقنيات رقمية في كافة الأنشطة المؤسسية (محمد ، 2024،

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ص 237). ويتجسد هذا التحول في تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات، والتوسع في التجارة الإلكترونية والتسويق الرقمي، وتفعيل وسائل الاتصال الرقمية مع العملاء والموظفين، فضلاً عن تنفيذ العمليات وتقديم الخدمات عبر الوسائل الرقمية بدلًا من الأساليب التقليدية.

ويعرف التحول الرقمي بأنه عملية دمج التكنولوجيا الرقمية في مختلف مجالات العمل والإنتاج، بما يؤدي إلى تطوير الإدارة الرقمية المتكاملة ورفع كفاءة الأداء والإنتاجية، وتعزيز رضا العملاء. وفي الإطار المالي، يعد انتشار اشتراكات الهاتف المحمول من أبرز مؤشرات التحول الرقمي، إذ يمثل مدخلًا رئيساً لتوسيع نطاق الشمول المالي الرقمي (Digital Financial Inclusion). فازدياد استخدام الهواتف المحمولة يسهم في تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، مثل المحافظ الإلكترونية والتحويلات عبر الهاتف، بما يعزز عمليات الإقراض المصرفي للقطاع الخاص ويدعم النشاط الاقتصادي.(Inoue, 2024, p.11)

وفي السياق العراقي، برزت مبادرات وطنية مهمة مثل خدمات الدفع عبر الهاتف النقال (**Zain Cash** و**Asia Hawala**) التي ساهمت في توسيع قاعدة المستخدمين للخدمات المالية الإلكترونية، وتسهيل التحويلات والمدفوعات، بما يعكس تطوراً تدريجياً نحو التحول الرقمي في النظام المالي المحلي.

4.4.5 الادخار: ارتبط مفهوم الادخار منذ بدء الفكر الاقتصادي المنظم بالعلاقة مع مفهوم الفائض الاقتصادي فهو من الدلالات العميقة التي تكمن خلف اهتمام الفكر الاقتصادي للتجاريين بميزان تجاري إيجابي وزيادة الاحتياطي من الذهب والفضة بوصفهما الثروة الرئيسة المرغوب فيها. ويعد الادخار كذلك من المعاني التي يوحي بها الفكر الفيزوقراطي الخاص بإنتاجية العمل الزراعي. فمن المعروف ان ما يميز الإنتاجية لدى أصحاب هذا الفكر هو ان العمل الزراعي يوفر فائضا في حين ان غيره من الاعمال لا يضمن ذلك ، فالادخار هو الفرق بين الدخل و الاستهلاك أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك ، مع العلم ان الادخار في بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار وذلك لان جزءا منه ربما يكتنز كما هو الحال في الدول النامية (سليمان، 2015-2016، p10)ويعرف الادخار بانه الحد من الاستهلاك لغرض أساسي في المستقبل هو الامتناع عن جزء معين من الدخل بغرض توجيهه للاستثمار في انتاج سلع أخرى تأخذ طريقها بدورها للإنتاج (بلول، 2020، p168)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2.4 تحليل العلاقة بين الشمول المالي والتحول الرقمي والادخاروالائتمان الخاص في العراق :

يعد الشمول المالي أحد الركائز الرئيسة لتعزيز قدرة النظام المالي على دعم النمو الاقتصادي من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية الرسمية. كما يعد كل من انتشار أجهزة الصراف الآلي كمؤشر للشمول المالي وخدمات الهاتف المحمول كمؤشر للتحول الرقمي من أبرز المؤشرات الكمية المستخدمة في هذا المجال، نظرًا لدورها في تسهيل عمليات الإيداع والسحب والوصول إلى الائتمان (Demirgüç-Kunt et al., 2018, p. 17). تجدر الإشارة إلى أن الفترة (2008–2023) تميزت في العراق بتقلبات اقتصادية حادة ناجمة عن تغيرات أسعار النفط والأوضاع السياسية والأمنية. فقد شهد الاقتصاد فترات توسع نسبي عند ارتفاع أسعار النفط (2009–2013، 2021–2022) انعكست في زيادة السيولة المصرفية وتحسن مستويات الائتمان، في مقابل فترات انكماش خلال الأزمات النفطية (2014–2016، 2020) التي أدت إلى تراجع الإيرادات العامة وتقلص المدخرات المحلية وضعف النشاط الائتماني. كما أسهمت الأوضاع السياسية وعدم الاستقرار المالي في تقويض الثقة بالنظام المصرفي، ما حد من قدرة القطاع المالي على تحويل المدخرات إلى ائتمان منتج. من ثم، فإن تحليل العلاقة بين الشمول المالي والتحول الرقمي والادخار والائتمان الخاص يجب أن يفهم في هذا الإطار الاقتصادي المتقلب الذي يميز الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة ، وفي ضوء ذلك، سيتم في هذا الجزء من البحث تحليل البيانات الكمية لهذه المؤشرات ومقارنتها بمستوى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص لاستكشاف طبيعة العلاقة بينها.

1.2.4 تحليل العلاقة بين الشمول المالي (أجهزة الصراف الآلي) والائتمان الخاص:

يعد الشمول المالي ركيزة أساسية لتعزيز قدرة القطاع المصرفي على توسيع الإقراض وتحفيز النشاط الاقتصادي في الدول النامية، إذ يسهم في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية وزيادة قدرة البنوك على منح القروض للقطاع الخاص ويستخدم عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ كأحد المؤشرات الكمية الرئيسة لقياس مستوى الشمول المالي، لما يعكسه من تطور البنية التحتية المصرفية وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية (Sarma & Pais, 2011,p12; Allen et al., 2016,p34)، وتدعم الدراسات الأكاديمية هذا الترابط؛ إذ يوضح Demirgüç-Kunt & Klapper (2018) أن انتشار أجهزة الصراف الآلي يسهم في تسهيل الحصول على القروض وخفض التكاليف التشغيلية للمصارف، بما يعزز قدرتها على تمويل القطاع الخاص. وتشير تقارير صندوق النقد العربي إلى أن التحول الرقمي في القطاع المصرفي العربي يرتبط عادة بنمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. وتعد المملكة العربية السعودية مثالًا واضحاً على ذلك، إذ أظهرت بيانات البنك المركزي السعودي (SAMA) أن توسع شبكة أجهزة الصراف الآلي – التي بلغت نحو 18,712 جهازاً في نهاية عام 2022 – ترافق مع ارتفاع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص إلى نحو 2.3 تريليون ريال سعودي. وبناءً على ذلك، يهدف هذا الجزء من البحث إلى تحليل العلاقة بين مستوى الشمول المالي، ممثلاً بانتشار أجهزة الصراف الآلي، وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في العراق خلال فترة الدراسة، استناداً إلى بيانات البنك الدولي (2024) والبنك المركزي العراقي (2023)، لاستكشاف مدى إسهام الشمول المالي في دعم النشاط الائتماني والنمو الاقتصادي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (1) التغير السنوي للائتمان الخاص والشمول المالي والتحول الرقمي والادخار الإجمالي في العراق (2008–2023)

السنوات	التغير في PRVT	التغير في ATM	التغير في MCS	التغير في GS
2008	—	—	—	—
2009	40.9	83	22.6	-48.8
2010	42.7	0	10.7	37.3
2011	0.4	-2	12	23.5
2012	9.1	-0.2	5.9	-3.7
2013	7.2	-50.6	0.2	0.8
2014	7.6	50.4	15.8	-9.1
2015	44.9	17	-1.8	-35.8
2016	2	28.2	-1	-3.4
2017	-5.2	20	-2.8	30.1
2018	-10.2	27.9	-2.4	25.9
2019	2.7	13.7	6.7	-7.1
2020	51.2	28.3	-0.5	-33.2
2021	-15.9	13.6	-1.7	66.4
2022	-14.8	38	6.3	30
2023	31.6	75.7	8.3	-21.7

المصدر: إعداد الباحثين استنادًا إلى بيانات البنك الدولي (2024) والنشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي (2023).

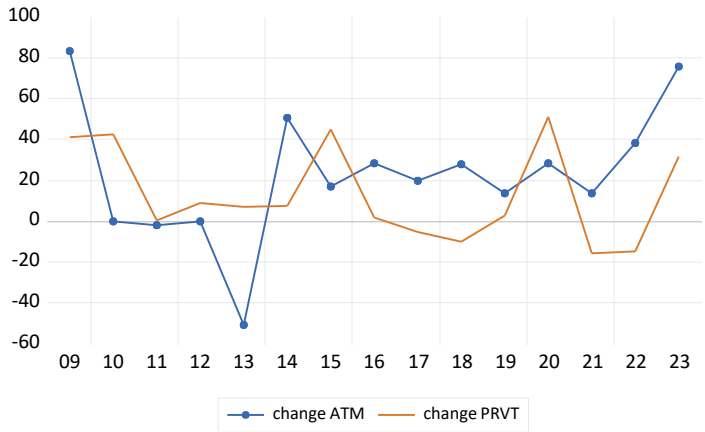

الشكل (1) التغير السنوي في عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) والائتمان الممنوح للقطاع الخاص (PRVT) في العراق للفترة 2008–2023

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

تظهر بيانات الجدول (1) والشكل (1) تذبذباً واضحاً في معدلات التغير السنوي لكل من أجهزة الصراف الآلي (ATM) والائتمان الممنوح للقطاع الخاص (PRVT) في العراق خلال الفترة 2008–2023 ، في بعض السنوات، برز ارتباط إيجابي قوي بين المؤشرين، كما في عام (2009 ATM: 83%) و(PRVT: 40.9%) ، وكذلك في 2015 و2020، حيث ارتفع المؤشران معاً بشكل ملحوظ، وهو ما يعكس دوراً محتملاً للشمول المالي في تحفيز النشاط الائتماني في هذه الفترات ، في المقابل، شهدت سنوات أخرى تحركات متباينة، مثل 2017 و2018 و2022، حيث ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي في حين تراجع الائتمان الخاص، مما يشير إلى أن العلاقة ليست خطية أو مباشرة، وأن العوامل الاقتصادية والمؤسسية، مثل السياسات المصرفية، ومستوى الطلب على القروض، والثقة في النظام المصرفي، قد تؤثر بشكل أكبر على ديناميكيات الإقراض.

وتؤكد النتائج أن تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع البنية التحتية المصرفية يسهم في دعم الائتمان الخاص، غير أن أثره يظل مرتبطاً بالظروف الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية السائدة، ما يستلزم تحليلاً أعمق للعلاقة بينهما. ووفقاً لبيانات البنك الدولي (2022)، يبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي في العراق نحو 8.02 جهاز لكل 100 ألف بالغ، وهو مستوى منخفض مقارنة بمصر (29.49)، والإمارات (55.30)، والسعودية (60.27). ويعكس هذا التفاوت ضعف البنية التحتية المالية في العراق، مما يحد من الوصول إلى الخدمات المصرفية، خصوصاً في المناطق البعيدة، ويبرز الحاجة إلى توسيع شبكة الصراف الآلي لتعزيز الشمول المالي وتحقيق وصول عادل للخدمات المالية.

2.2.4 تحليل العلاقة بين التحول الرقمي (اشتراكات الهاتف المحمول) والائتمان الخاص:

يمثل التحول الرقمي أحد المحركات الرئيسة لتطوير القطاع المالي في الاقتصادات النامية، إذ يسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية وتعزيز كفاءة العمليات الائتمانية ، ويعد انتشار اشتراكات الهاتف المحمول من المؤشرات الأساسية على مستوى التحول الرقمي؛ فهو يعكس مدى جاهزية البنية التكنولوجية لتمكين الخدمات المالية الرقمية والوصول إلى الفئات المستبعدة مالياً (Efobi et al., 2019, p 474) ، ويؤكد تقرير Global Findex 2021 أن امتلاك الحسابات المصرفية أو حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول يعد وسيلة أساسية لتخزين الأموال وبناء المدخرات، إلى جانب تسهيل دفع الفواتير والوصول إلى الائتمان وإجراء التحويلات المالية. ويمكن تفسير تأثير اشتراكات الهاتف المحمول على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من خلال عدة آليات اقتصادية؛ إذ تساهم الخدمات المالية الرقمية المرتبطة بالهاتف المحمول في خفض تكاليف المعاملات المصرفية وتحسين تدفق المعلومات الائتمانية، مما يقلل من مخاطر التعثر وعدم السداد .كما يؤدي استخدام التطبيقات المصرفية عبر الهاتف إلى توسيع قاعدة العملاء، لا سيما في المناطق النائية، ما يزيد من الطلب على القروض ويعزز كفاءة تخصيص الموارد المالية في النظام المصرفي. وتشير الدراسات (Jack & Suri, 2014؛ Efobi et al., 2019) إلى أن انتشار الهواتف المحمولة يسهم في دمج فئات جديدة ضمن النظام المالي الرسمي، مما ينعكس إيجاباً على حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص. وانطلاقاً من ذلك، يركز هذا المبحث على دراسة العلاقة بين التحول الرقمي، ممثلاً باشتراكات الهاتف المحمول، ومستوى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في العراق خلال فترة الدراسة

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

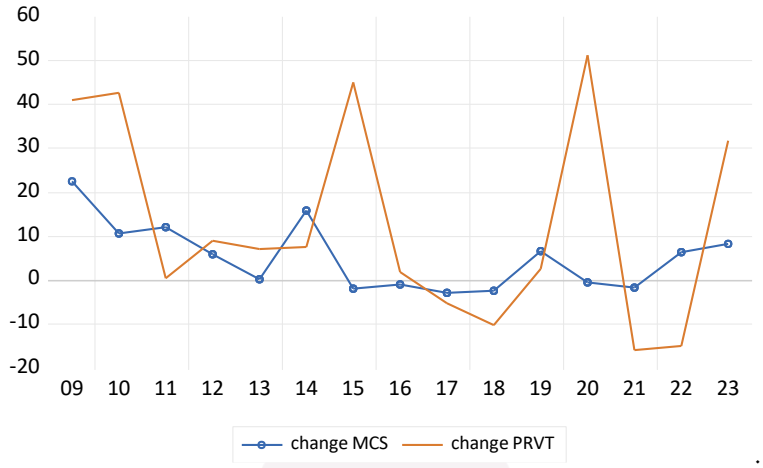

الشكل (2): التغير السنوي في اشتراكات الهاتف المحمول (MCS) والائتمان الممنوح للقطاع الخاص (PRVT) في العراق للفترة 2008–2023

يعرض الشكل (2) والجدول (1) اعلاه العلاقة بين معدل التغير السنوي في اشتراكات الهاتف المحمول (MCS) ومعدل التغير في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (PRVT) في العراق خلال الفترة 2008–2023. تشير البيانات إلى وجود تباين واضح في ديناميكيات المتغيرين؛ حيث تتسم معدلات نمو الائتمان بتقلبات حادة، في حين يظهر نمو اشتراكات الهاتف المحمول تباطؤاً نسبياً وتذبذباً محدوداً. وتظهر البيانات في السنوات الأولى من فترة الدراسة علاقة إيجابية بين المتغيرين، إذ شهد عام 2009 نمواً ملحوظاً في كل من MCS بنسبة 22.6% و PRVTبنسبة 40.9%، كما سجل عام 2010 اتجاهاً مشابهاً بارتفاع قدره 10.7% في MCS و42.7% في PRVT. ويشير هذا إلى الدور الإيجابي للتحول الرقمي في تحفيز الوصول إلى الخدمات المصرفية وزيادة الائتمان خلال مراحل انتشار التكنولوجيا المالية.

وعلى الرغم من ذلك ، ينبغي الإشارة إلى أن استخدام اشتراكات الهاتف المحمول كمؤشر للتحول الرقمي ينطوي على بعض القيود، إذ لا يميز بين الاستخدامات المالية وغير المالية. ومع ذلك، تم اعتماده في هذه الدراسة لاعتبارات تتعلق بتوفر البيانات واستمراريتها الزمنية، فضلاً عن استخدامه الواسع في الأدبيات الحديثة كمؤشر بديل لقياس التحول الرقمي في الدول النامية التي تفتقر إلى بيانات مفصلة عن الخدمات المصرفية الإلكترونية(Efobi et al., 2019 ؛ World Bank, 2022؛ Inoue, 2024). وتشير البيانات إلى تباطؤ نمو اشتراكات الهاتف المحمول في السنوات الأخيرة مقابل استمرار تقلبات كبيرة في الائتمان الخاص، كما في عام 2020 حين ارتفع الائتمان بنسبة 51.2% رغم انخفاض MCS بنسبة -0.5%. وتكرّر النمط ذاته في عامي 2021 و2022، مما يدل على أن تأثير التحول الرقمي على الإقراض ليس فورياً أو خطياً.

وعند النظر إلى هذه الاتجاهات مجتمعة، يتضح أن التحول الرقمي يمثل عاملًا داعماً لنمو الائتمان الخاص، خصوصاً في فترات التوسع، إلا أنه ليس كافياً بمفرده. فهذه العلاقة تتأثر بمجموعة من العوامل الهيكلية والتنظيمية والاقتصادية، مثل السياسات النقدية والمصرفية السائدة، ومستوى الطلب الفعلي على القروض، ومدى الثقة في النظام المالي وتطور الخدمات الإلكترونية. وعليه، فإن تحقيق أثر مستدام للتحول الرقمي على الائتمان الخاص يتطلب بيئة اقتصادية ومؤسسية مواتية تعزز من قدرة القطاع المصرفي على توظيف التقنيات الحديثة لخدمة القطاع الخاص.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وفي هذا السياق، تشير الإحصاءات إلى أن العراق سجل نحو 93.6 اشتراكًا للهاتف المحمول لكل 100 شخص عام 2022، وهو معدل مرتفع مقارنة بالأردن (67.7) وأقل من الكويت (168.4) والجزائر (107.8). ويعكس هذا الانتشار توفر البنية التحتية الرقمية وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة لدى معظم السكان، ما يشكل قاعدة مهمة لتعزيز التحول الرقمي وتوسيع الشمول المالي الرقمي عبر الخدمات المالية الإلكترونية. غير أن تحقيق الأثر الإيجابي الكامل لهذا الانتشار يتطلب ربطه فعلياً بالخدمات المالية الرقمية مثل المحافظ الإلكترونية والتطبيقات المصرفية.

تحليل العلاقة بين الإدخار الاجمالي والائتمان الخاص:

يعد الادخار الإجمالي من الركائز الأساسية للنشاط الاقتصادي، إذ يعكس قدرة الاقتصاد على توفير موارد محلية تمكن من تمويل الاستثمار والإقراض المصرفي، بما في ذلك الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. وعلى المستوى النظري، يعد تراكم المدخرات المحلية شرطاً لزيادة قدرة المصارف على الإقراض(Levine, 2005, p.871) ، غير أن هذه العلاقة لا تكون دائماً خطية أو مباشرة، إذ تتأثر بكفاءة الجهاز المصرفي، وعمق الأسواق المالية، ومستوى الاقتراض الحكومي الذي قد يسبب ظاهرة المزاحمة .(Shetta & Kamaly, 2014, p.252) وتشير الأدبيات العربية إلى أن ضعف الوساطة المالية في الدول النامية يحدّ من تحويل المدخرات إلى ائتمان منتج (صندوق النقد العربي، 2020، ص 68).

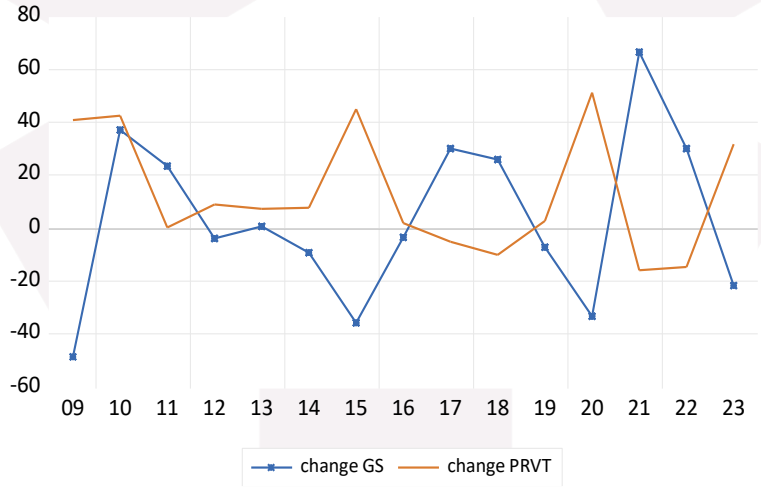

الشكل (3): التغير السنوي في الادخار الإجمالي (GS) والائتمان الممنوح للقطاع الخاص (PRVT) في العراق للفترة 2008–2023

تظهر بيانات الجدول (1) والشكل (3) أن العلاقة بين الادخار الإجمالي (GS) والائتمان الممنوح للقطاع الخاص (PRVT) في العراق خلال المدة (2008–2023) تتسم بعدم الاستقرار والتباين الحاد، إذ لم يكن لانخفاض الادخار في بعض السنوات أثر مباشر على الائتمان، كما في عامي 2009 و2020. ويعزى ذلك إلى تأثير العوامل الهيكلية والسياسات النقدية والرقابية التي تحد من توظيف المدخرات في الإقراض. وتبرز أهمية هذه العلاقة في العراق بالنظر لاعتماد اقتصاده الكبير على **الإيرادات النفطية** وضعف القنوات الادخارية البديلة، مما يجعلها شديدة الحساسية لتقلبات أسعار النفط التي تنعكس على حجم الادخار والسيولة المصرفية المتاحة للائتمان.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وعموماً، تظهر نتائج التحليل أن العلاقة بين الادخار الإجمالي، والشمول المالي، والتحول الرقمي من جهة، ومستوى الائتمان الخاص من جهة أخرى، تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار. فبينما يظل تأثير الشمول المالي والتحول الرقمي داعماً ولكنه غير فوري، يظهر الادخار محدود الأثر نتيجة العوامل المؤسسية والهيكلية. ومن ثم، فإن تعزيز الائتمان الخاص يتطلب تحسين كفاءة الجهاز المصرفي وتطوير أدوات مالية قادرة على توظيف الموارد المحلية بفاعلية أكبر لخدمة النمو الاقتصادي.

ويتم في هذه البحث تحليل العلاقة بين الشمول المالي والتحول الرقمي والادخار الإجمالي من حيث تأثير كل منها بشكل منفصل على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وذلك بهدف تحديد الأثر الفردي لكل متغير بدقة. ومع ذلك، لا يمكن إغفال احتمال وجود تفاعل متبادل بينها، إذ إن التحول الرقمي يسهم في تعزيز الشمول المالي الرقمي، في حين أن زيادة الادخار قد تعزز قدرة المصارف على توسيع خدماتها المالية ، ومن ثم، فإن العلاقة بين هذه المتغيرات لا تقتصر على التأثير الفردي، بل تتسم بتكامل وظيفي متبادل قد يعزز من الأثر الكلي على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، الأمر الذي يمكن التحقق منه مستقبلاً من خلال نماذج تفاعلية أو تحليل سببي موسع.

5. الجانب التطبيق:

1.5 بناء وتوصيف النموذج : يهدف هذا الفصل إلى تحليل العلاقة بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (LPRVT) وكل من عدد أجهزة الصراف الآلي (LATM) واشتراكات الهاتف المحمول (LMCS) والادخار الإجمالي (LGS) في الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة، وتعكس هذه العلاقة مدى تأثير الشمول المالي والتحول الرقمي والمدخرات المحلية في حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص، ويستند بناء النموذج إلى **فرضية الوساطة المالية (Financial Intermediation Theory)** التي ترى أن النظام المصرفي يؤدي دور الوسيط في تعبئة المدخرات وتخصيصها نحو الأنشطة الإنتاجية، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي عبر توسيع قاعدة الائتمان، (سلامة ، 2019، 81)، كما يستند النموذج بصورة مكملة إلى **نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory)** التي تؤكد أن تطور القطاع المالي والتكنولوجي – من خلال التحول الرقمي وتوسيع الشمول المالي – يشكلان عاملين محفزين للاستثمار والإنتاجية طويلة الأجل(علي،13،2025). وعليه، فإن العلاقة النظرية بين الائتمان الخاص والمتغيرات المستقلة تقوم على فرضية أن تعزيز الشمول المالي (عدد أجهزة الصراف الآلي) والتحول الرقمي (اشتراكات الهاتف المحمول) يسهِمان في تحسين كفاءة الوساطة المالية وزيادة توافر التمويل للقطاع الخاص، في حين يمثل الادخار الإجمالي مصدراً رئيسياً للتمويل المحلي الذي يعزز قدرة البنوك على الإقراض ، و يمكن تمثيل العلاقة النظرية بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والمتغيرات المستقلة بالشكل التالي:

PRVTt=f (ATMt, MCSt, GSt) ..... (1) إذ أن:

PRVT = يمثل الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) (تابع)

ATM = يمثل أجهزة الصراف الآلي (لكل 100000 نسمة) (مستقل)

MCS = اشتراكات الهاتف المحمول (لكل 100 شخص) (مستقل)

GS = الإدخار الإجمالي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) (مستقل)

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ولأغراض التحليل القياسي، تم تحويل جميع المتغيرات إلى صيغتها اللوغاريتمية الطبيعية، وذلك بهدف تقليل التباين بين القيم وجعل السلاسل الزمنية أكثر استقراراً، وللحد من مشكلة التباين التي قد تؤثر على كفاءة التقديرات الإحصائية وتصبح المعادلة كالاتي :

)2..... () LPRVTt=f (LATMt, LMCSt, LGSt

2.5 منهجية تقدير النموذج : تعتمد هذه الدراسة على استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) بهدف الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة. ويعد هذا النموذج من الأساليب المناسبة لتحليل العلاقات التوازنية طويلة الأجل، خاصة مع إمكانية تطبيقه عند تباين درجات استقرارية المتغيرات بين I(0) و I(1). ومن خلال تطبيق اختبار الحدود المرتبط بمنهجيةARDL ، تسعى الدراسة إلى التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مع تقدير الأثرين القصير والطويل الأجل في إطار نموذج موحد، بما يسهم في فهم الترابطات الزمنية واتجاهاتها

$$\Delta LPRVTt = C + \alpha 1 \Delta LPRVTt - 1 + \beta 0 \Delta LATMt + \gamma 0 \Delta LMCSt + \gamma 1 \Delta LMCSt - 1 + \delta 0 \Delta LGSt + \lambda ECMt - 1 + \varepsilon t$$

إذ ان :

Δ هو الفرق للمتغيرات ، t هو الفترة الزمنية ، و c يمثل الحد الثابت ، و المعاملات $(\alpha 1 , \beta 0 , \gamma 0 , \delta 0)$تمثل أثر المتغيرات في الفترة القصيرة لكل متغير على الترتيب ، λ معامل تصحيح الخطأ ، ECM_{t-1} يمثل التعديل نحو التوازن طويل الأجل ، ε_t يتمثل بالحد العشوائي .

ونظراً لمحدودية حجم العينة الزمنية المستخدمة في الدراسة، تم الاكتفاء بعدد محدود من الإبطاءات في نموذج ARDL لتجنب استنزاف درجات الحرية وضمان كفاءة التقدير. وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى تقليص القدرة على التقاط العلاقات قصيرة الأجل بين المتغيرات، إذ إن قلة الإبطاءات تحدّ من تمثيل الديناميكيات اللحظية، لا سيما في العينات الصغيرة.كما تم الاعتماد على معيار معلومات Akaike (AIC) لاختيار النموذج الأمثل، مع التركيز على تفسير نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) ومعامل تصحيح الخطأ (ECM) الذي يجسد جوهر العلاقة الديناميكية بين المتغيرات ويعكس سرعة التعديل نحو التوازن طويل الأجل ،وتم تحويل المتغيرات إلى صيغها اللوغاريتمية لمعالجة المشكلات الإحصائية المحتملة مثل التباين غير المتجانس وتفاوت الوحدات، وضمان استقرار السلاسل الزمنية قبل التقدير.

3.5 تطبيق النموذج وتفسير النتائج:

1.3.5 سكون السلاسل الزمنية :

تم إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام اختباري ديكي- فولر (ADF) و فيليبس – بيرون (PP) للتحقق من سكون السلاسل الزمنية وتجنب النتائج الزائفة. وتنص فرضية العدم على أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة (أي غير ساكنة)، في حين تنص الفرضية البديلة على أن السلسلة ساكنة ، وتشير النتائج الموضحة في الجدول (2) والجدول (3) إلى أن متغيري LPRVT و LMCS هما ساكنان عند المستوى I(0) حيث تم رفض فرضية العدم لقبولهما الفرض البديل، وذلك لأن قيمة الاحتمال (P-value) لكليهما أقل من 5% .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

أما المتغيران LATM و LGS فقد ثبت أنهما غير ساكنين عند المستوى، ولكنهما أصبحا ساكنين بعد الفرق الأول(1)I ، حيث تم رفض فرض العدم بعد التفريق الأول بسبب انخفاض قيمة الاحتمال (P-value) عن 5% أيضاً ، وعليه، فإن متغيرات النموذج مزيج من (0)I و(1)I ، مما يتيح إمكانية استخدام نموذج ARDL الذي يتناسب مع هذه الخصائص.

الجدول (2) نتائج اختبار جذور الوحدة ADF

variable	Dickey-Fuller (ADF)						Decision
	Level			First Difference			
	intercept	Trend and intercept	None	Intercept	Trend and intercept	None	
LPRVT	-1.9218 (0.3132)	-3.1039 (0.1428)	1.4221 (0.9537)	-4.5508 (0.0043)	-4.7383 (0.0167)	-3.2192 (0.0035)	1(1)
LATM	0.4090 (0.9759)	-0.9075 (0.9274)	2.0061 (0.9843)	-3.6454 (0.0190)	-4.1295 (0.0383)	-3.1214 (0.0044)	1(1)
LMCS	-4.3507 (0.0048)	-3.778 (0.0485)	2.4754 (0.0638)	.....	.....	.....	1(0)
LGS	-3.0438 (0.0550)	-2.9716 (0.1729)	-0.3322 (0.5483)	-4.2834 (0.0068)	-4.2818 (0.0251)	-4.5189 (0.0003)	1(1)

الجدول (3) نتائج اختبار جذور الوحدة PP

variable	(PP) Philips-Perron						Decision
	Level			First Difference			
	intercept	Trend and intercept	None	Intercept	Trend and intercept	None	
LPRVT	-4.1635 (0.0068)	-5.0685 (0.0057)	1.5941 (0.9660)	-4.7252 (0.0028)	-5.2094 (0.0053)	-3.2040 (0.0036)	1(1)
LATM	0.4090 (0.9759)	-0.9075 (0.9274)	2.2758 (0.9907)	-3.6476 (0.0190)	-6.2514 (0.0011)	-3.1686 (0.0040)	1(1)
LMCS	-5.2808 (0.0009)	-4.1380 (0.0268)	2.0479 (0.0565)	----------	----------	--------	1(0)
LGS	-3.1579 (0.0436)	-3.0570 (0.1506)	-0.4370 (0.5076)	-8.4531 (0.0000)	-7.0742 (0.0003)	-7.3606 (0.0000)	1(1)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج(12) EViews

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2.3.5 تقدير النموذج : يبين الجدول (4) نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) المستخدم لتحليل محددات الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص في العراق، حيث تم اعتماد اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المحلي كمتغير تابع، فيما تم تضمين اللوغاريتم الطبيعي لاشتراكات الهاتف المحمول وعدد أجهزة الصراف الآلي والادخار الإجمالي كمتغيرات مستقلة. أظهرت النتائج أن النموذج يتمتع بقوة تفسيرية عالية حيث بلغ معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) نحو 0.966، ما يدل على قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير 96.6% من التغير في الائتمان المحلي للقطاع الخاص. ، كما أظهر اختبار معنوية النموذج أن النموذج معنوي إحصائيًا (F = 101.69، P-value = 0.000) مما يعكس جدارة النموذج للتحليل. وتبين من النتائج أن كل من عدد أجهزة الصراف الآلي واشتراكات الهاتف المحمول لهما تأثير إيجابي ومعنوي على الائتمان المحلي للقطاع الخاص، في حين أن الادخار الإجمالي كان له تأثير سلبي ومعنوي. أما بالنسبة لإبطاء المتغير التابع، فلم تظهر له دلالة إحصائية معنوية ضمن النموذج.

الجدول (4) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL (1,0,0,0)

ARDL				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LPRVT (-1)	0.0548	0.1224	0.4483	0.6635
LTAM	0.1776	0.0331	5.3563	0.0003
LMCS (-1)	1.4021	0.2584	5.4261	0.0003
LGS	-0.3504	0.0749	-4.6778	0.0009
C	-3.0985	1.0198	-3.0384	0.0125
R-squared	0.9760	S.D. dependent var		0.3578
Adjusted R-squared	0.9664	Durbin-Watson		1.9797
F-statistic	101.69	Log likelihood		22.6259
Prob (F-statistic)	0.00000	Akaike info criterion		-2.350
S.E.of reqression	0.0655	Schwarz criterion		-2.114
Sum squared resid	0.04299	Hannan-Quinn criter		-2.353

المصدر :إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج(12) EViews

3.3.5 اختبار منهجية الحدود :

تستخدم منهجية اختبار الحدود (Bounds Test) للتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أي التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها ضمن النموذج القياسي. وقد أظهرت نتائج هذا الاختبار في الجدول (5) أن قيمة F-Statistic المحسوبة (31.326) جاءت أعلى من جميع القيم الحرجة العليا (I(1)) عند مستويات الدلالة المختلفة (10%، 5%، 2.5%، 1%)، مما يشير بوضوح إلى رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود علاقة طويلة الأجل، وقبول الفرضية

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

البديلة الداعمة لوجود تكامل مشترك. وعليه، فإن هذه النتائج تعزز من صدقية النموذج وتدعم إمكانية استخدامه في تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الائتمان الخاص وكل من الشمول المالي، والتحول الرقمي، والادخار في العراق.

الجدول (5) نتائج اختبار الحدود Bound Test

Test statistic	Value	K
F- statistic	31.326	3
	Critical Value Bounds	
Significance	I (0)	I (1)
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر :إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج(12) EViews

4.3.5 نتائج تقدير معاملات المدى الطويل(Long-Run Coefficients)

أظهرت نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) في الأجل الطويل أن المتغيرات المستقلة المدروسة لها تأثير معنوي ومهم على الائتمان الخاص في العراق خلال فترة الدراسة وكما هو مبين في الجدول (6) . وقد بينت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وأن الفجوة بين القيم الفعلية والمتوقعة للائتمان الخاص يتم تصحيحها تدريجيًا عبر عملية التوازن طويلة الأجل، بما يعكس قدرة النظام الاقتصادي على استعادة التوازن عند حدوث أي انحرافات مؤقتة عن المسار التوازني ، ويمكن توضيحها بالآتي :

1- يدل معامل عدد أجهزة الصراف الآلي على أن ارتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي بنسبة 1% يرتبط بزيادة في الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص بنحو 0.19% على المدى الطويل، مما يشير إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين انتشار البنية التحتية المصرفية وحجم الائتمان الموجَّه للقطاع الخاص. ويعكس ذلك الدور الإيجابي للشمول المالي في توسيع قاعدة الخدمات المصرفية وتحسين فرص الحصول على التمويل، إذ يسهم تعزيز البنية التحتية التقليدية – مثل أجهزة الصراف الآلي – في رفع كفاءة القنوات الائتمانية ودعم النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص.

2- يعكس معامل متغير اشتراكات الهاتف المحمول (LMCS) البالغ 1.4834 أن كل زيادة بنسبة 1% في عدد الاشتراكات تؤدي إلى نمو الائتمان المحلي للقطاع الخاص بنسبة تقارب 1.5% على المدى الطويل وهو تأثير موجب ومعنوي إحصائياً بدرجة عالية. ويشير ذلك إلى أن انتشار خدمات الهاتف المحمول وما يرتبط بها من تطبيقات مالية ورقمية يسهم بشكل فعال في تعزيز فرص حصول القطاع الخاص على التمويل، عبر خفض تكاليف المعاملات وتحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية. كما يعكس هذا الأثر الدور المتزايد للتحول الرقمي في توسيع الشمول المالي الرقمي، وتمكين فئات أوسع من المشاركة في الأنشطة الائتمانية، بما يدعم النمو الاقتصادي في العراق ويعزز مرونة النظام المالي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3- يظهر معامل الادخار الإجمالي (LGS) بقيمة سالبة بلغت (0.3707-) وذات دلالة إحصائية عالية (P = 0.0046)، مما يشير إلى أن زيادة الادخار بنسبة 1% ترتبط بانخفاض الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص بنحو 0.37% على المدى الطويل ، ويعني ذلك أن ارتفاع الادخار لا ينعكس بالضرورة في زيادة الإقراض للقطاع الخاص، وهو ما يمكن تفسيره بضعف كفاءة الوساطة المالية في تحويل المدخرات إلى قروض منتجة، إضافةً إلى توجه جزء كبير من المدخرات في العراق نحو تمويل الإنفاق الحكومي بدلاً من تمويل الأنشطة الإنتاجية، مما يؤدي إلى ظاهرة المزاحمة (Crowding Out) التي تحد من قدرة المصارف على توجيه السيولة نحو القطاع الخاص.

4- أما الثابت، فهو يعكس نقطة تقاطع النموذج ويستخدم فقط لأغراض التقدير الفني، ولا يحمل تفسيراً اقتصادياً جوهرياً.

5- تعبر معادلة التوازن طويل الأجل (مصطلح التصحيح) عن حجم الانحراف الفعلي للائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص عن مستواه التوازني المتوقع بناءً على العلاقة طويلة الأجل مع المتغيرات المستقلة (أجهزة الصراف الآلي، اشتراكات الهاتف المحمول، الادخار، والثابت). وكلما ارتفع مقدار هذا المصطلح (EC)، دل ذلك على اتساع الفجوة بين القيم الفعلية والقيم التوازنية. ويعمل نموذج تصحيح الخطأ على معالجة هذا الانحراف تدريجياً، بحيث يساهم في إعادة النظام إلى مساره التوازني خلال الفترات اللاحقة.

الجدول (6) نتائج اختبار الاجل الطويل

Long Ran Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LTAM	0.1879	0.0315	5.9608	0.0001
LMCS (-1)	1.4834	0.1262	11.7649	0.0000
LGS	-0.3707	0.1020	-3.6337	0.0046
C	-3.2784	0.7498	-4.3723	0.0014
EC= LPRVT-(1.4835*LMCS (-1) -0.3707*LGS-3.2784) + 0.1879*LATM				

المصدر :إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج(12) EViews

5.3.5 تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للفترة القصيرة:

بين تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) للفترة القصيرة في الجدول (7) أن معامل التصحيح ECM(-1) بلغ 0.9451- وبمعنوية إحصائية عالية جدًا(P-value = 0.0000) ، مما يدل على أن النظام يصحح حوالي 95% من الانحراف عن التوازن طويل الأجل خلال فترة واحدة فقط، أي في غضون سنة واحدة تقريباً. ويعكس ذلك سرعة وفعالية عودة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى مساره التوازني بعد أي صدمة قصيرة الأجل. ورغم ظهور أثر معنوي لمتغير اشتراكات الهاتف المحمول في النموذج الأصلي(ARDL) ، فإن نتائج النموذج لم تظهر دلالات معنوية في معاملات الأجل القصير لبعض المتغيرات، وهو ما لا ينفي وجود علاقة اقتصادية بينها.، وقد يعزى ضعف المعنوية في المدى القصير إلى الطبيعة التراكمية لأثر الشمول المالي والتحول الرقمي والادخار، إذ تتطلب هذه المتغيرات فترة أطول لتنعكس على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. كما أن محدودية الإبطاءات في النموذج، الناتجة عن صغر حجم العينة، حدت من قدرة النموذج على التقاط التفاعلات اللحظية بين المتغيرات بدقة .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ومع ذلك، تؤكد معنوية معامل تصحيح الخطأ وسالبيته وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، مما يعزز من صحة النموذج وملاءمته لتفسير التفاعلات الديناميكية بين محددات الائتمان الخاص في الاقتصاد العراقي.، ويعكس أن التعديلات قصيرة الأجل وإن كانت ضعيفة إحصائياً، إلا أنها تتجه تدريجياً نحو الاستقرار طويل الأجل.

الجدول (7) نموذج تصحيح الخطأ

(Error Correction Model - ECM)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
ECM (-1)	-0.9451	0.06382	-14.8082	0.0000

ملاحظة: تم تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL بتركيبة الإبطاءات (1,0,0,0)، الأمر الذي يعني عدم إدراج متأخرات للمتغيرات المستقلة، واقتصر تحليل الفترة القصيرة على تأثير الفروق الحالية فقط. وقد تم اختيار النموذج الأمثل بناءً على معيار معلومات أكايكي (Akaike Information Criterion)

6.3.5 الاختبارات التشخيصية للنموذج

تم إخضاع النموذج المقدر لمجموعة من الاختبارات التشخيصية بهدف التأكد من سلامته وخلوه من المشكلات القياسية. وقد أسفرت نتائج هذه الاختبارات كما في الجدول (8) عن الآتي:

- اختبار الارتباط الذاتي :(Breusch-Godfrey LM) أظهرت النتائج عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج، حيث بلغت قيمة الاحتمالية (0.415)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي.
- اختبار عدم تجانس التباين :(ARCH) أشار الاختبار إلى عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين، حيث كانت قيمة الاحتمالية (0.991)، وهو ما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية.
- اختبار صلاحية النموذج :(Ramsey RESET) أظهرت نتائج الاختبار صحة مواصفات النموذج، إذ بلغت قيمة الاحتمالية (0.354)، مما يدل على عدم وجود خطأ في تحديد النموذج.
- اختبار استقرار المعلمات (CUSUM و :(CUSUM of Squares بينت النتائج أن خطوط الاختبار بقيت داخل الحدود الحرجة، مما يؤكد استقرار معلمات النموذج خلال فترة الدراسة، كما هو مبين من الشكل (4) و الشكل (5) .

وبذلك، ظهرت نتائج هذه الاختبارات قبول الفرضيات الصفرية عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على ملاءمة النموذج وعدم وجود مشاكل تشخيصية تؤثر على دقة التقديرات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (8) الأختبارات التشخيصية للنموذج القياسي

Model Diagnostic Tests				
Test	Test Statistic	Prob	Null Hypothesis	Decision
Autocorrelation Test (Breusch–Godfrey LM)	0.9821	0.4155	(H0): No autocorrelation	Accepted
Heteroskedasticity Test (ARCH)	0.0001	0.9912	(H0): No heteroskedasticity	Accepted
Model Specification Test (Ramsey RESET)	0.9552	0.354	(H0): Model is correctly specified	Accepted
Stability Test (CUSUM)	Within critical bounds	--	Parameters are stable	Accepted
Stability Test (CUSUM of Squares)	Within critical bounds	--	Parameters are stable	Accepted

المصدر :إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج(12) EViews

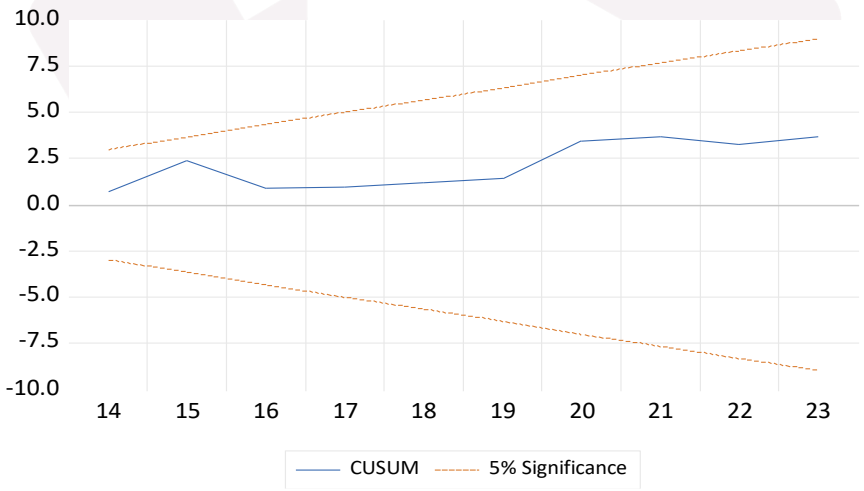

الشكل(4) اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات باستخدام اختبار CUSUM عند مستوى معنوية 5%

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

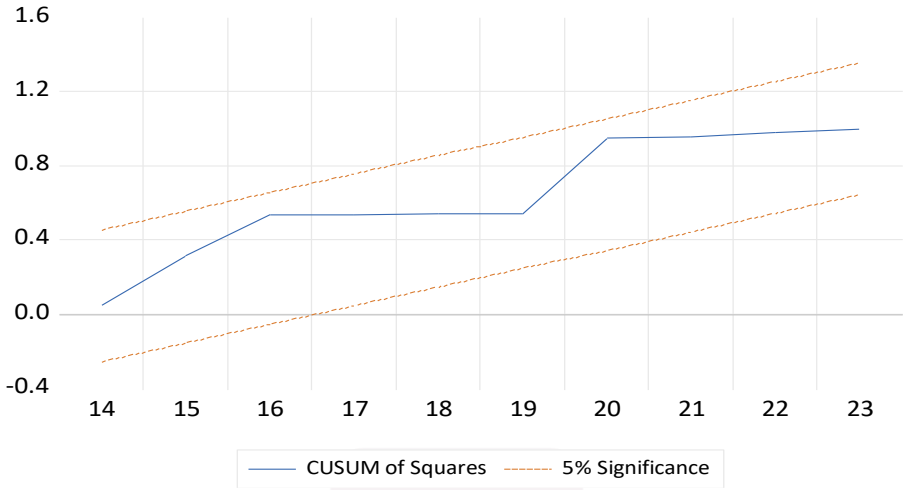

الشكل (5) اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات باستخدام CUSUM of Squares عند مستوى معنوية 5%"

7.3.5 التفسيرات الاقتصادية للنتائج القياسية :

تشير النتائج القياسية المستخلصة من نموذج ARDLإلى وجود فروق واضحة في أثر كل من الشمول المالي والتحول الرقمي والادخار الإجمالي على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في العراق، سواء على المدى القصير أو الطويل ، وكما يأتي :

1- عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) أظهر أثراً إيجابياً ومعنوياً على الائتمان الخاص على المدى الطويل، مما يعكس أن تحسين البنية التحتية المصرفية التقليدية يعزز قدرة الأفراد والمنشآت على الوصول إلى التمويل. هذا يتوافق مع نظرية الشمول المالي التي تفترض أن توسيع نقاط الوصول إلى الخدمات المصرفية يسهم في رفع حجم الإقراض. ومع ذلك، فإن التأثير كان محدوداً نسبياً مقارنة بالعوامل الرقمية، ما قد يشير إلى أن استخدام الصرافات الآلية في العراق ما يزال مرتبطاً أساساً بخدمات السحب النقدي أكثر من كونه قناة لزيادة الإقراض المباشر.

2- اشتراكات الهاتف المحمول (MCS) كانت لها أكبر أثر إيجابي ومعنوي على الائتمان الخاص، خاصة على المدى الطويل. ويعكس ذلك الدور المتنامي للتحول الرقمي في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتمكين الأفراد، حتى في المناطق الأقل خدمة، من التعامل مع البنوك وإجراء التحويلات وتلقي القروض الصغيرة. هذه النتيجة تشير إلى أن تعزيز الشمول المالي الرقمي يمكن أن يشكل رافعة حقيقية لدعم النشاط الائتماني والاقتصادي في العراق، خصوصًا مع انتشار الهواتف الذكية والتوجه نحو الخدمات المصرفية عبر التطبيقات.

3- أظهر الادخار الإجمالي (GS) أثراً سلبياً ومعنوياً على الائتمان الخاص في المدى الطويل، وهو ما يخالف التوقعات الاقتصادية التقليدية التي تفترض أن زيادة المدخرات المحلية تعزز قدرة الإقراض. ويمكن تفسير ذلك في السياق العراقي بتركيز جزء كبير من المدخرات في القنوات غير المصرفية أو خارج النظام المالي الرسمي نتيجة ضعف الثقة بالقطاع المصرفي، وتوجيه جزء آخر نحو الاستثمار في الأصول الحقيقية كالعقارات والذهب بدلاً من الودائع، إضافةً إلى محدودية قدرة البنوك على تحويل هذه المدخرات إلى قروض إنتاجية بسبب السياسات الائتمانية الحذرة والمخاطر المرتبطة بالإقراض. بصورة عامة، توضح هذه النتائج أن تعزيز الشمول المالي الرقمي وتطوير البنية المصرفية التقليدية يشكلان ركيزة أساسية لتحفيز الائتمان الخاص في العراق، بينما يظل تأثير المدخرات مرتبطاً بمدى قدرة النظام المالي على جذب هذه الموارد وتوظيفها في الإقراض المنتج.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

6. الاستنتاجات والتوصيات

1.6 الاستنتاجات :

1- أظهرت النتائج التطبيقية للنموذج القياسي أن كل من عدد أجهزة الصراف الآلي واشتراكات الهاتف المحمول لهما أثر إيجابي ومعنوي على الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص في العراق، حيث يعكس هذا التأثير الدور المتنامي للتحول الرقمي والشمول المالي الرقمي في تطوير النظام المالي العراقي. ويلاحظ أن تزايد انتشار الخدمات المصرفية الرقمية، وتسهيل استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، أدى إلى تعزيز فرص الحصول على التمويل وتوسيع قاعدة المستفيدين من الائتمان المصرفي، الأمر الذي يدعم النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمار في القطاع الخاص.

2- أظهرت النتائج أن ارتفاع الادخار الإجمالي لم يكن عاملاً محفزاً لزيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، بل كان له أثر سلبي ومعنوي. ويشير ذلك إلى أن جزءاً من المدخرات في الاقتصاد العراقي ربما يتم توجيهه إلى قنوات غير مصرفية أو يوظف في مجالات لا تدعم منح القروض للقطاع الخاص بصورة مباشرة، ما يتطلب مراجعة لآليات توظيف المدخرات وحوافز الاستثمار.

3- أكدت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة (عدد أجهزة الصراف الآلي، اشتراكات الهاتف المحمول، الادخار، والائتمان الخاص)، كما أظهر معامل تصحيح الخطأ (ECM) أن أي انحراف عن مسار التوازن يتم تصحيحه بسرعة مرتفعة، حيث يصحح النظام المالي ما نسبته 95% تقريباً من هذا الانحراف خلال فترة زمنية قصيرة (سنة واحدة)، ما يعكس مرونة النظام المالي وقدرته على التكيف مع الصدمات الاقتصادية.

4- اجتاز النموذج القياسي جميع الاختبارات التشخيصية، إذ لم تظهر مشاكل قياسية جوهرية مثل الارتباط الذاتي أو تغاير التباين أو سوء تحديد النموذج، كما أكدت اختبارات الاستقرار استقرار معلمات النموذج خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يعزز من موثوقية الاستنتاجات ويوفر قاعدة قوية لاعتماد النتائج في دعم السياسات الاقتصادية والمالية.

5- ظهرت النتائج التطبيقية للنموذج القياسي أن الفرضيات البحثية قد تم تأكيدها، حيث أثبتت صحة الفرضية الأولى المتعلقة بالأثر الإيجابي للشمول المالي والتحول الرقمي (عدد أجهزة الصراف الآلي واشتراكات الهاتف المحمول) على الائتمان المحلي للقطاع الخاص، وكذلك صحة الفرضية الثانية التي افترضت وجود أثر سلبي للادخار الإجمالي على هذا الائتمان. كما دعمت نتائج اختبار الحدود ومعامل تصحيح الخطأ الفرضية الثالثة الخاصة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما يعكس انسجام النتائج مع الإطار الفرضي للبحث ويدعم موثوقية الاستنتاجات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

2.6 التوصيات :

1- يوصى بضرورة الاستمرار في تطوير ودعم سياسات التوسع في الخدمات المصرفية الرقمية، لا سيما من خلال زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي، وتوسيع انتشار اشتراكات الهاتف المحمول والخدمات المالية الإلكترونية، لما لذلك من أثر مباشر في رفع معدلات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتقليل الفجوات الجغرافية والاجتماعية في الوصول إلى التمويل.

2. إعادة النظر في سياسات الادخار وتوظيف الموارد المالية: ينبغي العمل على مراجعة السياسات المتعلقة بتوجيه المدخرات، مع التأكيد على خلق حوافز مصرفية وتشجيع المدخرين على توظيف أموالهم في قنوات مصرفية تدعم النشاط الإنتاجي، لضمان مساهمة الادخار في تمويل القطاع الخاص ودعم الاستثمار الوطني بدلاً من توجهها نحو قنوات أقل إنتاجية أو خارج النظام المصرفي.

3. تطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي: ضرورة الاستمرار في تحديث وتطوير البنية التحتية للمصارف، وزيادة الاعتماد على التقنيات الحديثة في العمليات المصرفية، وتعزيز الثقة في الخدمات المالية الرقمية، بما يسهم في رفع كفاءة العمليات وتحسين جودة الخدمة المقدمة للأفراد والشركات، ويدعم تحقيق التوازن المالي المستدام.

4. تشجيع الدراسات المستقبلية والتكامل مع الأدبيات الحديثة: يوصى بمواصلة إجراء الدراسات التطبيقية التي تتناول محددات الشمول المالي والتحول الرقمي وتأثيرهما على الائتمان الموجه للقطاع الخاص، مع الاستفادة من التجارب الدولية الحديثة، ودراسة المتغيرات الجديدة التي يمكن أن تؤثر في العلاقة مثل التعليم المالي، جودة البيئة التنظيمية، وسياسات الدعم المالي الحكومي.

5. دعم الاستقرار المالي وتطوير التشريعات:

أخيراً، يوصى بتعزيز السياسات التي تضمن سرعة عودة النظام المالي إلى التوازن عند حدوث صدمات قصيرة الأجل، وتطوير التشريعات المالية التي تدعم الشفافية، وتحمي حقوق العملاء، وتساهم في استدامة النمو الاقتصادي.

3.6 توجهات بحثية مستقبلية:

يتيح هذا البحث آفاقًا واسعة لتوجهات بحثية مستقبلية، من أبرزها توسيع نطاق دراسة أثر الشمول المالي والتحول الرقمي على قطاعات اقتصادية محددة، كالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك التعمق في تحليل الأبعاد السلوكية والاجتماعية المؤثرة في استخدام الأفراد للخدمات المصرفية الرقمية. كما تبرز أهمية استكشاف دور التقنيات المالية الحديثة (FinTech) في دعم فرص الحصول على الائتمان ، فضلاً عن دراسة تأثير السياسات الحكومية والتنظيمية على آليات توظيف المدخرات وتوسيع قاعدة الإقراض.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المصادر:

1- **أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد الدولي. (2017).** نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي. صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات المتحدة.

2- **البنك المركزي العر اقين(2008 – 2023)** النشرات الإحصائية السنوية. بغداد: البنك المركزي العراقي.

3- **بلول، بن سعدة. (2020).** دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 6*،(1).

4- **بوتبينة، حدة. (2018).** أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية – بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية. المؤتمر العلمي الدولي الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.

5- **الذبحاوي، حسن كريم، شاكر، أمال حسين، وناصر، جيهان علي. (2024).** واقع وتحديات الشمول المالي في العراق. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد *20*(عدد خاص)، 2178. https://doi.org/10.36325/ghjec.v20i00.17118

6- **سلامة ، هاني نبيل فهمي ،(2019)** ، الوساطة المالية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومخاطرها المحتملة ، اطروحة دكتوراة في المحاسبة ، جامعة بور سعيد ، كلية التجارة.

7- **سليمان ، عمران (2015-2016)** ، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار و الاستثمار في الجزائر للفترة (2990-2014) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ام البواقي .

8- **طرفاوي، شيخ، ورابة. أمينة، (2022).** دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري .BNA رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت.

9- **صندوق النقد العربي. (2019).** التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبوظبي: صندوق النقد العربي. http://www.amf.org.ae

10- **صندوق النقد الدولي. (2020).** تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية. أبو ظبي، الإمارات. متاح على: http://www.amf.org.ae

11- **عبد الله، داود سالم، وحمد، مخيف جاسم. (2023).** قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الشمول المالي على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2021). *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 19*(64)، http://www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.22 .

12- **علي، رشا محمد رشاد،(2025)** ، نظرية النمو الداخلي وتطبيقاتها في مجال اقتصاديات المعرفة للقطاع الخاص المصري، المجلة العربية للمعلوماتية وامن المعلومات ، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والاداب ، مصر ، 6(18)

13- **محمد ، مبروكة كريم،. (2024).** الإطار المفاهيمي لمصطلح التحول الرقمي. *مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، 1*.(7)

12- **محمد، منال جابر مرسي. (2021).** الائتمان المصرفي والاستثمار الخاص في مصر: دراسة قياسية للفترة (1991-2019). *مجلة البحوث المالية، 22*.(1) ، https://doi.org/10.21608/jsst.2020.47471.1149

13- **مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما). (2022).** التقرير السنوي 2022. الرياض: ساما.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

14- **هاشم، هدى رعد، وأحمد، أحمد عبد السلام. (2025).** قياس وتحليل أثر بعض مؤشرات الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022). *مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية*، *7*(مؤتمر). https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.1.4 .

15- **ياس، مصطفى نزار. (2022).** *مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي*: التكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعلياً (دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.

- **References**

1- **Allen, F., Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., & Peria, M. S. M. (2016**). The foundations of financial inclusion: Understanding ownership and use of formal accounts. *Journal of Financial Intermediation, 27*.

2. **Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018).** *The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution*. Washington, DC: World Bank.

3. **Efobi, U., Beecroft, I., & Osabuohien, E. (2019).** Access to and use of bank services in Africa: The role of mobile phone ownership. *Journal of African Business, 20*(4).

4. **Jack, W., & Suri, T. (2014).** Risk sharing and transactions costs: Evidence from Kenya's mobile money revolution. *American Economic Review, 104*(1), 183–223. https://doi.org/10.1257/aer.104.1.183

5. **Inoue, T. (2024)**. Digital financial inclusion, international remittances, and poverty: Evidence using mobile phone subscriptions as proxy for digital financial inclusion. *Journal of Economic Structures, 13*(1), Article 11. https://doi.org/10.1186/s40008-024-00328-z

6. **Levine, R. (2005)**. Finance and growth: Theory and evidence. In P. Aghion & S. Durlauf (Eds.), *Handbook of Economic Growth* (Vol. 1, pp. 865–934). Elsevier.

7. **Néstor, G., Lluberas, R., & Misail, D. (2025).** Financial inclusion and its impact on payment, savings, and credit. *International Review of Economics and Finance, 100*. Elsevier. https://doi.org/10.1016/j.iref.2025.104112

8. **Sarma, M., & Pais, J. (2011).** Financial inclusion and development. *Journal of International Development, 23*(5).

9. **Shetta, S., & Kamaly, S. (2014)**. Does the budget deficit crowd out private sector credit? Evidence from Egypt. *Topics in Middle Eastern and African Economies, 16*(2).

10. **Wang, Y., Shen, L., & Ling, Y. (2023)**. The impact of digital transformation on economic growth in the Northeast. *Academic Journal of Business & Management, 5*(23). Francis Academic Press, UK.

11. **World Bank. (2022**). *Global Findex Database 2021: Financial inclusion, digital payments, and resilience in the age of COVID-19*. Washington, DC: World Bank.

12. **World Bank, (2025),** Data and Statistics, World Development Indicators, Washington, USA. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674